

التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني

I- لمحة عامة عن التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني

- التعريف
- الأهداف

II- المعايير النوعية للتشبيك

- 1- الرؤية والرسالة
- 2- المفاهيم والمبادئ
- 3- الأهداف
- 4- آليات العمل
- 5- الهيكلة الإدارية والتنظيمية

III- أشكال التشبيك والتواصل بين الجمعيات

- 1- الإتحادات
- 2- المظلة
- 3- التشبيك
 - a. الشبكة ذات الأهداف الشمولية
 - b. الشبكة القطاعية
 - c. الشبكة القطرية
 - d. الشبكة القطرية والقطاعية في آن
 - e. الشبكات المحلية وفق رسالة شمولية
- 4- المنتدى
- 5- المنبر
- 6- اللقاء

IV- علاقة الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية

لمحة عامة عن التشبيك والتنسيق بين نظمات المجتمع المدني

التعريف

التشبيك بين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية هو وسيلة ناجعة لتبادل المعرفة والمعلومات حول الاحتياجات والحلول والخبرات الفضلى والمنافع والمساهمة في نشرها وتداولها. كما يعتبر التشبيك وسيلة لتقوية المنظمات غير الحكومية من خلال توحيد الخطاب وزيادة التأثير في المفاوضات والضغط. ويساهم التشبيك كذلك في تعزيز الأداء الديمقراطي وتفعيل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني.

ويشكل التشبيك أداة لتقوية المنظمات غير الحكومية في سعيها نحو استقلالية قرارها في مواجهة نزعة الحكومة للهيمنة عليها ولتوجيهها والقطاع الخاص الذي يحاول التخفيف من نتائج ادائه الاقتصادي على الصعد الاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال دعم المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة التي تسعى الى فرض اهدافها وبرنامج عملها، وفي بعض الأحيان، ثقافتها.

الأهداف

تسعى المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية من خلال التشبيك الى تحقيق الأمور الآتية:

- بلورة مفهوم مشترك وواضح للتنمية
- بلورة رؤية مشتركة وحديثة حول القطاع الأهلي
- الانتقال من الدور الرعائي وتقديم الإعانات الى دور فاعل في التنمية وفي عملية التغيير الاجتماعي
- إيجاد البيئة القانونية الملائمة لعملها
- التكامل والمشاركة مع وجود دولة عصرية
- تنمية المهارات وبناء القدرات والتدريب
- بناء مجتمع مدني، وإيجاد فضاءات تقوم على اساس تحالف واع وأهداف واضحة ورؤية شاملة للتنمية ودور محوري للمنظمات الأهلية.

هذا ، ويرتدي التشبيك أهمية بالغة، خاصة بعد أن تم الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني كشريك حيوي في عملية التنمية، ففي حين كانت الجمعيات الأهلية، ومنذ عقود قليلة مضت، تعمل في مجالات الإغاثة والإحسان أصبحت تحتل قضايا التنمية حيزاً أساسياً في برامجها ونشاطاتها. هذا، ويساهم التشبيك في تحقيق الأمور الآتية:

- (1) الحد من التنافس بين منظمات المجتمع المدني وتطوير التعاون والعمل الجماعي.
- (2) تعزيز مفاهيم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار في المنظمات وعلى كافة الصعد
- (3) التعاون لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- (4) اجراء التقييم الموضوعي والجريء.

- (5) التقوية والتمكين من المساهمة في بناء القدرات ورفع الوعي.
- (6) تحديد الدور الفاعل والمؤثر للقطاع الأهلي من خلال الحوار والنقاش الجماعي.
- (7) تعزيز المواقع التفاوضية مع صناع القرار وعلى المستويات كافة.
- (8) تنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية

كما وتهدف شبكات الجمعيات العاملة في القطاع ذاته الى ترشيد استخدام الموارد البشرية والمصادر المالية.

ومع تزايد الاهتمام بلمتابعة الإقليمية والدولية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن العولمة وسياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق، تحتل مسألة المشاركة في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية اهتماماً بالغاً، فيأتي التشبيك والتنسيق ليفعلها ويعطي المنظمات الأهلية المنضوية في الشبكات القدرة على المبادرة والإبداع . ولا تسعى المنظمات الأهلية الى الذوبان من خلال الانضمام الى شبكات محلية، إقليمية أو دولية بل الى التفاعل وتبادل الخبرات والمعلومات وتطوير الرؤية والأهداف والمفاهيم والحد من التنافس.

وقد تعزز الدور الفاعل والمؤثر لمنظمات المجتمع المدني بعد تطوّر مفهوم التنمية في العقدين الأخيرين، وخاصة أواخر التسعينات حيث باشرت الأمم المتحدة بطرح المفاهيم الجديدة للتنمية. فقياس التنمية لم يعد يقتصر على المؤشرات التقنية كالدخل والعمر المتوقع عند الولادة ومعدلات الأمية فحسب، بل بات يتعدها لتكون أكثر شمولية بابعادها واهدافها من خلال إدخال مؤشرات إضافية منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية بما في ذلك نوعية الحياة. كل ذلك أدى الى تطور النظرة الى العمل الأهلي وتعريفاته، وبالتالي الى دوره السياسي والاجتماعي والثقافي وكذلك الاقتصادي في مجال الحفاظ على البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية كشريك أساسي وفاعل للدولة.

ويذهب البعض الى إعطاء يُعد إضافي لهذا الدور، فيتبنى فكرة ان يكون القطاع الأهلي شريكاً كاملاً للدولة بما في ذلك إشراكه في مناقشة وصنع القرارات وكذلك المشاركة في آليات اتخاذها ومن ثم تنفيذها. وذلك في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهذا ما يضع القطاع الأهلي امام مسؤوليات مضاعفة تملّي عليه تحسين ادائه وتطوير المفاهيم والمبادئ العامة والأهداف وآليات العمل من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات، وفي جو من الديمقراطية والتعاون والشفافية واحترام الرأي الآخر.

خلاصة

يعتبر التشبيك آليات وأطراً فاعلة للتنسيق، تتوخى الإضاءة على القواسم المشتركة بين المنظمات الأعضاء وعلاقاتها بمرجعياتها، ولتطوير رؤية تنموية شاملة ولتقوية الوسائل التحليلية لدى المنظمات غير الحكومية باتجاه تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة الذي يؤثر بمجتمعاتها وبرامجها. ويتحقق ذلك من خلال تحديث طرق وادوات تبادل المعلومات والخبرات ومن خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية التي تنظمها الشبكة في إطار هيكليتها وكذلك من خلال دعم وتطوير الأطر التنسيقية الأخرى التي يمكن ان تنشأ بين المنظمات غير الحكومية.

ويساهم التشبيك كذلك في بلورة "رؤية" مشتركة تشكل الهدف السامي الذي يلتقي الأعضاء لتحقيقه، كما يؤدي الى بلورة "رسالة"، وهي بمثابة الأهداف بعيدة المدى التي يصبون الى تحقيقها من خلال تعاونهم وعملهم المشترك، ويحدد أخيراً المنضوون في إطار الشبكات "الأهداف" المحددة التي يتوخون تحقيقها في مهل زمنية محددة.

المعايير النوعية للتشبيك

استناداً الى تعريف التشبيك، يمكن اعتماد المعايير التالية لقياس نوعية وكيفية التشبيك:

1- الرؤية والرسالة (المهمة)

يقوم التشبيك حول رؤية يتوافق الأعضاء عليها. وتكون الرؤية بمثابة الأهداف السامية التي "يحملون" بتحقيقها. ويؤكد الأعضاء على الرؤية المشتركة التي تكون بالنسبة اليهم بمثابة "نموذج تنموي بديل" يعملون من خلال الشبكة للترويج وتحقيق هذه "الميزة التفضيلية" التي يتمتعون بها.

وللتشبيك رسالة (المهمة) واضحة تعبر عن أهمية المنظمة والأسباب الكامنة وراء وجودها. إن الرسالة توضح الاتجاهات التي يجب ان تسلكها الشبكة لتحقيق أهدافها.

وتساعد الرسالة في تحديد سبب أو أسباب قيام الشبكة، وفي تحديد شرعيتها المجتمعية والقانونية وفي تحديد فلسفتها العامة تجاه المجتمع ككل وتجاه الفئات المستهدفة.

وغالباً ما تؤكد المهمة على تعزيز مبادئ الديمقراطية والتنمية البشرية المستدامة والعدالة الاجتماعية وصياغة ثقافة تنبذ العنف وتقوم على أساس احترام حق الحياة والتضامن والتعاون، ثقافة تقوم على أساس الحقوق المتساوية بين كافة المواطنين بدون تمييز سواء بسبب الجنس أو العقيدة أو الدين أو العرق أو الإعاقة، مع العمل على رفع الوعي الاجتماعي والثقافي للمواطنين وتطوير المجتمع المعاصر وتمكين المجتمع المدني.

2- المبادئ والقيم

ترتكز مبادئ وقيم التشبيك الى تعزيز وتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني في إطار التعددية والديمقراطية وسيادة القانون والمشاركة والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية مع الأخذ بالاعتبار ضرورة احترام خصوصية كل من الأعضاء في الشبكة.

أ- **مبدأ الديمقراطية:** يجب ان تستند العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومات الى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون بما يساعدها على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها في إطار يحترم حرية الجمعيات ويحافظ على استقلاليتها.

ب- **مبدأ الشراكة الكاملة:** ذلك انطلاقاً من حقها في المشاركة في صنع القرار الوطني العام والتموي الخاص والمشاركة في عمليات تخطيط تنفيذ ومراقبة ومتابعة وتقييم البرامج التنموية المختلفة.

ج- **مبدأ التنوع:** الحفاظ على الأدوار المختلفة للمنظمات غير الحكومية بما في ذلك تقديم الخدمات والتوعية والمشاركة في بلورة الرؤية الاقتصادية الإقتصادية والاجتماعية والتربوية وتقوية وتمكين المجتمع المحلي والدفاع عن حقوق الفئات المهمشة والمحرومة في سبيل تقوية وتدعيم أسس المجتمع المدني المنشود.

د- **مبدأ الإستقلالية:** يفترض أن تتمتع المنظمات غير الحكومية بحقها بوضع برامجها بما ينسجم مع الاحتياجات والأولويات المحلية. واعتبار أن اية محاولة لتسييس التمويل وفرض تعديل على هذه الأولويات تمس بجوهر العمل التنموي وتهدد استقلاليتها.

هـ- **مبدأ التقييم والمراجعة:** أما المبدأ الأساسي في عمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وخاصة في التشبيك فهو القيام بالمراجعة النقدية للأهداف والاستراتيجيات والبرامج والأداء وتطوير مضمونها التنمو وتعزيز العمل المؤسسي والطابع التطوعي والديمقراطية والشفافية والمكاشفة والمساءلة في حياتها الداخلية.

و- **مبدأ احترام النوع الاجتماعي:** لا بد من ان تعمل الشبكات على تعزيز دور المرأة المجتمعي وتغيير صورتها النمطية وضمان كافة حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإلغاء كل أشكال التمييز ضدها وضمان حقوقها على اعتبار انها حقوق غير قابلة للانتقاص، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان مع ضرورة انعكاس ذلك على برامج وأهداف وآليات المنظمات الأعضاء.

3- الغايات والأهداف

تختلف تجارب التشبيك من حيث الأهداف، إذ يمكن أن يكون لتنسيق تقديم الخدمات أو أعمال الاغاثة، فتكون اهدافه ميدانية كالتدريب أو التربية والتعليم (التربية الشعبية أو محور الأمية) أو الرعاية الصحية الأولية (كالتحصين/التلقيح) أو الصحة المدرسية.

ويمكن أن يهدف التشبيك الى التغيير الاجتماعي من خلال تنظيم او اعداد نشاطات تعبوية عبر التمكين وبناء القدرات وتنمية الوعي وتنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسات العامة، فيكون التشبيك بذلك نوعياً. وغالباً ما ينحو التشبيك المحلي او الوطني باتجاه النموذج الأول في حين تقتصر مهام التشبيك الإقليمي والدولي على النموذج الثاني.

أ- **تقوية وتمكين المجتمع المدني:** إن الهدف الرئيسي للتشبيك هو بناء مجتمع مدني قوي وقادر وفاعل من خلال بناء قدراته وتمكينه وتحسينه. كما تهدف الشبكات الى تعزيز وتطوير وترسيخ دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع والرقى بها للسماح لها في إرساء قواعد مجتمع مدني ديمقراطي تنموي.

ب- **تعزيز التنسيق:** تهدف الشبكات الى تطوير وتعزيز وتنسيق العلاقة بين مختلف المنظمات غير الحكومية سواء الأعضاء داخل الشبكة او خارجها وفي المجالات المختلفة، كذلك الى تنسيق العلاقة مع الشبكات والهيئات الأخرى ومع منظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ج- **تبادل المعلومات والخبرات:** تهدف الشبكات الى تعزيز تبادل المعلومات والخبرات وتطوير قدرات ومهارات وإمكانيات ومصادر المنظمات الأعضاء في الشبكة على الصعيدين الإداري والمؤسسي والبرنامجي والمهني.

د- **التضامن والتعاون:** وتهدف الشبكات الى تحقيق وتعزيز التضامن والتعاون مع المنظمات الأعضاء التي تتعرض لأزمات وصعوبات ومشاكل، ضرورة وتدخل في صلب اهداف التشبيك.

4- الإستراتيجيا

تعني كلمة إستراتيجيا "علم وفن القيادة والتوجيه". وهي تعني بالنسبة الى شبكات المنظمات الأهلية غير الحكومية "تحديد وتقييم المهمات لتحقيق الرسالة او الأهداف والغايات ثم اختيار البديل المناسب". هذا ويعتبر التخطيط الاستراتيجي بمثابة الطريق الصحيح لتمكين الشبكات من مواكبة التطور والمتغيرات والتفاعل مع المستجدات.

وهذا يعني ان الشبكة تضع الاستراتيجية لبلوغ أهدافها. وعلى الاستراتيجية ان تشير بشكل واضح الى الرؤية وان توضح رسالتها وأهدافها الأساسية.

ويتضمن التخطيط الاستراتيجي كل عناصر التخطيط والتنظيم التي تقوم على أساس تحليل دقيق للوضع الراهن وترصد بعناية "ما يجب" ان يكون عليه هذا الوضع وتنتهي الى تحديد "ما يمكن" ان يكون عليه في المستقبل. ويشكل التخطيط الاستراتيجي عنصر قوة بالنسبة الى المنظمات الأهلية غير الحكومية وشبكاتها إذ انه الوسيلة الأفضل لتحديد الأهداف والاستفادة القصوى من المصادر البشرية والمالية المتاحة والعمل بفاعلية من خلال وضع جدول زمني وتحديد الأولويات. كما أنه يساهم في التقييم ومراجعة البرامج والمشاريع. ويساعد التخطيط الاستراتيجي الشبكة على كسب الشرعية والمصادقية مع البيئة الخارجية.

5- آليات العمل

يكون التشبيك تنفيذياً في حال عمل على تقديم الرعاية وإيصال الخدمات مباشرة الى المستفيدين. ويتطلب ذلك آليات عمل تمكنه من الوصول الى الفئات الأكثر حاجة بنوعية جيدة وبأقل كلفة ممكنة.

ويمكن أن يهدف التشبيك الى تنمية الموارد البشرية والمادية وبناء قدرات المنظمات الأعضاء والصدقية وتمكينها من تنفيذ برامجها. كما يمكن للأعضاء ان يعملوا بشكل غير مباشر، اي من خلال الشبكة، لتحقيق التغيير الاجتماعي، فيتحدد عندها دور الشبكة بتمكينهم من القيام بهذه المهمة. وتعد الشبكة الدراسات في المجالات المتنوعة، وخاصة حول مفاهيم التنمية والمجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي والقوانين النازمة لعمل المنظمات غير الحكومية، لتقوية وتمكين اعضائها والمساهمة في التوعية والتعبئة.

وتقوم كذلك بتنظيم الندوات والمؤتمرات وورشات العمل والدورات التدريبية المختلفة وتعقد اللقاءات الدورية والمنتظمة كلما اقتضت الحاجة الى ذلك لفتح حوار ولمناقشة مواضيع كالديمقراطية وقضايا المجتمع المدني او لاتخاذ إجراءات لتعزيز المناصرة والدعم ولتشكيل مجموعات الضغط والتأثير وغيرها. وتسعى الشبكات الى تطوير أدوات مساعدة لإنشاء نظام معلومات يشمل أهداف مختلف المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها وطرق عملها. كما تسعى الى تطوير آليات محلية وإقليمية لمتابعة ومراقبة تطبيق السياسات والبرامج الوطنية الرسمية والأهلية وتوفير هذه المعلومات لأعضاء الشبكة. إن إصدار نشرة إخبارية دورية وإصدارات أخرى من شأنها تعميق الحوار والتشبيك في ما بين المنظمات غير الحكومية وتعميم اخبار نشاطاتها ويعزز التواصل والتنسيق ويساهم في تمتين العلاقة.

6- الهيكلية الإدارية والتنظيمية

يتحلى التشبيك بمرونة عالية في الهيكلية التنظيمية، إذ يجب أن:

- (1) يحافظ على استقلالية المنظمات الأعضاء وتنوعها.
- (2) وعلى مبادئ العمل المشترك والتعاون والتنسيق.
- (3) ولا يلغي الفاعلية في التنفيذ والتأثير في السياسات العامة.

وهناك شكلان يعتمدان في تنظيم هيكلية الشبكات، فإما ان يكون التشبيك مركزياً او ان يكون أفقياً:

أ- **التشبيك المركزي:** وهو الذي يعتمد على تراتبية هرمية او محورية تدور حول مركز يقود حركة الشبكة ويشكل مرجعيتها. إن التشبيك المركزي هو آلية فاعلة وسريعة الحركة نظراً لسرعة اتخاذ القرار والقدرة على المبادرة دون الرجوع الى الأعضاء في كل مرة، إلا ان هذه الفاعلية تحد من المشاركة وقد تؤدي الى اختصار الشبكة بمرجعية محدودة غالباً ما تكون الرئاسة (فيما لو وجدت) او الإدارة التنفيذية.

ب- **التشبيك الأفقي:** وهو التشبيك الذي يكون فيه الأعضاء متساوين في اتخاذ القرار والمتابعة. ويكون دور السكرتاريا او الإدارة التنفيذية تسهيل التشاور المستمر بين الأعضاء لاتخاذ القرارات الجماعية والتنسيق من اجل التنفيذ الأفضل للمهام.

إن هذا الشكل من التشبيك، وعلى الرغم من البطء في آليات عمله، إلا أنه يضمن المشاركة والتواصل ويقوي العلاقة ويعزز تبادل الخبرات والمعلومات.

يعتمد التشبيك الأفقي على أنجع آليات التبادل والاتصال، لا سيما الاتصالات الالكترونية وهو اشبه ما يكون بالشبكة الالكترونية.

ويشكل العمل الإداري في تحارب التنسيق التحدي الذي يشغل القيادة في سعيها الى تفعيل البنية التنظيمية، فغالباً ما يكون تطوير البنية الإدارية على حساب تقوية الأعضاء ودعمهم في تنفيذ برامجهم. في حين أن تفعيل آليات التشبيك والتبادل يتطلب مرونة فائقة وقدرة إدارية عالية. وبالتالي فمن المفضل أن لا تتشكل هيكلية ادارية معقدة، كما انه يجب ان لا يتحول الجهاز الإداري الى مركز قرار يستبدل الجمعيات الأعضاء.

هذا، ويتطور التشبيك على مراحل. ويتعزز من خلال العمل المشترك وتبادل المعلومات والخبرات. وفي حين تبقى الرؤية والرسالة عامة وثابتة، تتم مراجعة الأهداف بشكل مستمر وتجري مطابقتها مع الواقع

والتحديات وملاءمتها مع الرؤية والرسالة. كما يجب تطوير السياسات وآليات العمل في ضوء البرامج والأهداف . ويمكن أن تأتي مرحلة تأسيس الشبكة في سياق مسار يهدف الى تأمين فسحة للتلاقي وللمتابعة ولتحقيق الأهداف المحدد لا تكون فيه الرؤية والرسالة واضحتين ومحددتين. يتطور التشبيك بعدها، فيتحول الإطار تمثيلي للجهات المشاركة فيه والتي تتوافق على رؤية مشتركة ورسالة واضحة وأهداف وآليات علم محددة وصولاً الى حدّ التفويض احياناً، حيث تقوم الشبكة بمهام وبتكليفات باسم اعضائها.

إن هذا الانتقال في التشبيك من مرحلة الى اخرى، لا يتم إلا عبر الإرتقاء بالرؤية وبالرسالة وبالتالى الأهداف وبالramج الى مراحل أكثر نضجاً وتطوراً. ويتطلب انتقال التشبيك الى مراحل متقدمة وقتاً ومرونة، خاصة أثناء عملية صياغة القيم والمبادئ العامة، ويتطلب ذلك، التوصل الى مرحلة من الوعي يتم فيها تغليب المصلحة المشتركة على المصلحة الخاصة او مصلحة الجمعية الضيقة. إن التقلب والإرتقاء من مرحلة الى اخرى يتطلب آلية فاعلة تتسم بالشفافية لتبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف المشاركة. أما في بعض الحالات يكون التشبيك ممأسساً. أي ينتج عن مبادرة خاصة او فردية، فيكون تطوره الى مراحل متقدمة رهن بأهداف مؤسسية او خاصة.

وأخيراً، ليس بالضرورة أن تبحث الشبكات عن الشرعية القانونية لعملها، إذ انها تستمد شرعيتها من علاقاتها بأعضائها أولاً، وعلاقتها بالناس ثانياً، وعلاقتها بالحكومة ثالثاً، وعلاقتها بالجهات المانحة رابعاً.

تحديات التشبيك

التشبيك هو إطار للدفاع عن المصالح المشتركة للأطراف المنضوية فيه ولمرجعياتها الجماهيرية، وفي هذا السياق، على الشبكات ان تراعي خصوصية كل عضو من الاعضاء. والمصلحة المشتركة هي اساسية لأنها تساهم في تمتين التآلفات كما أنها تساعد على تقوية المواقع التفاوضية وتحافظ كذلك على الحد الأدنى من وحدة العمل الأهلي، وتساعد ايضاً على احترام المصلحة المشتركة على تقسيم العمل ما يؤدي الى تراكم الخبرات ويضمن الاستمرارية في العمل المشترك.

هذا، وتواجه منظمات المجتمع المدني، ومن بينها المنظمات الأهلية، أنواعاً متعددة من التحديات تراوح بين التحديات العامة والموضوعية ذات العلاقة بالتحديات التي تواجه المجتمع ككل، من سياسة واجتماعية واقتصادية وثقافية، وبين التحديات الخاصة والذاتية والتي تتعلق بمدى قدرة هذه المنظمات على خلق فسحة من الاستقلالية تمكّنها من التعبير الحقيقي والموضوعي عن أحاسيس المجتمع الذي تعمل فيه ومن أجله.

أما التحديات العامة، فهي تلك التي تنجم عن تحديات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية. ومن نافل القول إن النظام العالمي الراهن، بقوانينه ومؤسساته وآليات عمله يضعف دور الحكومات الوطنية التي تقلصت قدراتها في مواجهة هذه التحديات. ما بات يتطلب مشاركة حقيقية لمنظمات المجتمع المدني

ومؤسساته المختلفة. وفي السياق نفسه، لم تعد الحكومات قادرة على الإيفاء بواجباتها الكاملة في تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة للمجتمعات المحلية. كل ذلك أدى الى زيادة الطلب على الدور الاجتماعي للمنظمات الأهلية، تقوم به للتخفيف من وطأة الفقر والبطالة والعوز.

أما في مجال التحديات الذاتية والخاصة، تجد المنظمات الأهلية نفسها أمام ضرورة صياغة خطط وتنفيذ برامج تستجيب للاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، والتي تشكل أساساً لمرجعياتها الجماهيرية، وفق علاقات متوازنة مع الحكومة ومع الجهات المانحة، المحلية او الأجنبية. وأن تحافظ على الاستقلالية وتعزز التعاون في آن. كما تواجه تحديات التطوير الهيكلي والإداري وتطوير قدرات العاملين فيها والمتطوعين والأعضاء وتمكينهم بشكل مستمر. إن الشراكة الحقيقية هي تلك التي تقوم على أساس رؤية وأهداف شاملة واضحة لكل طرف من الأطراف فيها له دوره وموقعه.

في ظل هذه الظروف، تجد المنظمات الأهلية نفسها أمام مسؤوليات جديدة تفرضها الحاجة لانخراطها في مواجهة التحديات وبأشكال متعددة تفرضها كذلك طبيعة الشراكة مع القطاع العام ومع الجهات المانحة. فيكون بذلك التشبيك حاجة للتخفيف من خطورة هذه التحديات.

اشكال التشبيك بين الجمعيات الأهلية

هناك عدة أشكال من التشبيك بين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، منه ما هو جغرافي ومنه ما هو نوعي، منه ما هو دائم ومنه ما هو آني:

(أ) أما التشبيك الجغرافي فيكون:

1- وطنياً: وغالباً ما يأتي استجابة لتحديات ضاغطة تسعى عبره المنظمات المنضوية الى تنظيم نفسها وتحديد موقعها من منظمات المجتمع المدني الأخرى، وتجاه الدولة وسياساتها العامة والاجتماعية.

2- إقليمياً: والذي يتشكل بطريقة ارادية وانتقائية ليعبر عن رؤية مشتركة ومهمة واضحة ومصالح وأهداف اقليمية مشتركة.

3- دولياً: وهي النماذج التي انتشرت خلال العقد الأخير للقرن الماضي استجابة للتحديات التي فرضها المسار الذي اتخذته العولمة. وقد برزت اولى تجارب نشوء شبكات دولية لمنظمات غير حكومية مع تطور فكرة الحاجة الى نشوء الشبكات الدولية مع تفاقم الأوضاع العالمية وتنامي دور المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية).

(ب) أما التشبيك النوعي فيكون إما شاملاً أو قطاعياً: ففي حين يأتي الأول عاماً وتنضوي فيه مؤسسات ذات خيرات متعددة الاختصاصات ومتنوعة ميادين العمل (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الخ)، يركز الثاني على ميدان أو قطاع واحد: كالصحة أو التربية والتعليم أو الاقتصاد أو حماية البيئة أو قضايا المرأة أو الشباب أو في مجال الإعاقة أو الدفاع عن حقوق الإنسان، وتنضوي في التنسيق أو التشبيك القطاعي المؤسسات المتخصصة في مجال محدد أو استجابة لتحدي في مجال معين (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، شبكة عايشة. الخ).

(ج) ويمكن أن يكون التشبيك دائماً (طويل الأمد) فينشأ لتحقيق أهداف طويلة الأمد تستلزم العمل لفترات زمنية طويلة. وفي هذه الحالة، قد يتطور التنسيق مع تراكم التجارب والخبرات ونمو الوعي المشترك فيتحول من مجرد إطار للتنسيق وتبادل الخبرات الى تحالف دائم ذات مصالح مشتركة واسعة (تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان شبكة المؤسسات الأهلية الفلسطينية).

(د) أو يكون التشبيك آنياً، فينشأ لتحقيق أهداف آنية محددة ينفرط عقده مع تحقيق الأهداف أو ينتقل الى تحقيق أهداف أخرى في مرحلة متقدمة (اللقاء الوطني من اجل الانتخابات البلدية: بلدي بلدي بلدي، اللقاء الوطني من اجل قانون مدني اختياري. الخ).

أطر التشبيك

1- الإتحادات

وهي أطر تتشكل من خلال انضمام كافة الجمعيات اليها يكون الانضمام الى الاتحاد العام في بعض البلدان شرطاً للحصول على الترخيص ويمكن ان تتكون الاتحادات على أسس جغرافية مختلفة: قطرية كالإتحادات العامة للطلبة في معظم البلدان العربية او اقليمية كإتحاد المحامين العرب او دولية كالإتحاد الدولي لجمعيات الإعاقة. كما يمكن ان تكون الإتحادات قطاعية فتضم كل الجمعيات ذات الاختصاص المحدد، كالجمعيات النسائية التي تتشكل في إطار المجلس النسائي اللبناني او الجمعيات والمنظمات الشبابية المنضوية في الإتحاد الوطني لشباب لبنان او جمعيات الإعاقة المنضمة الى الهيئة الوطنية للإعاقة، الخ. وتنشأ في بعض البلدان اتحادات للجمعيات الخيرية كما هو الحال في الأردن.

ويمكن للإتحاد أن ينشأ تحت ضغط الحاجة الى مواجهة تحديات محددة تهدد مصالح فئة معينة من الجمعيات، فتتحد لتحقيق اهدافها المشتركة، كإتحاد الجمعيات المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان. فعندما خفضت موازنة هذه الوزارة وبالتالي تقلصت الموازنة المخصصة لعقود الجمعيات الأهلية الموقعة معها، قامت هذه الأخيرة بتأسيس اتحاد لتقوية موقعها التفاوضي مع الوزارة وضماناً لاستمرارية العلاقة بشكل سليم. وغالباً ما تختزل الإتحادات الصفة التمثيلية وتحصرها بفئة محدودة من المنظمات ذات النفوذ او القدرة على السيطرة تنظيمياً او ادارياً. وفي معظم الأحيان، تهيمن على الاتحادات جهات نافذة.

2- المظلة

وهي إطار التنسيق لا يأخذ شكل الإتحاد من حيث العضوية الشاملة والنية المأسسة، ولكنه أوسع من أن يكون شبكة من حيث الاختلاف في الرؤية والتنوع في الأهداف. لا يمكن أن تشكل المظلة إطاراً فاعلاً. غير أنها تشكل مكاناً لتبادل الخبرات وتداول المعلومات. وبذلك، تكون المظلة إطاراً انتقالياً في مرحلة التحول إلى اتحاد أو إلى شبكة.

3- الشبكات

تتكون الشبكات من أطر مرنة وهي ذات عضوية محددة بشروط نوعية وكيفية. تتميز الشبكات بالرؤية والمبادئ العامة المشتركة التي توحد أعضائها وكذلك بالأهداف وآليات العمل. يمكن للشبكات أن تكون محلية أو قطرية أو إقليمية أو دولية. كما يمكن أن تكون شاملة في أهدافها أو قطاعية.

ولضمان نجاح التشبيك واستمراره، يجب أن تتوفر في الشبكة رؤية واضحة ورسالة (مهمة) معينة، على أن تكون لها مبادئ عامة وأهداف محددة وآليات عمل يساهم في صياغتها كافة الأعضاء. إن الآلية التنظيمية المرنة والمتوافق عليها من قبل كل الأعضاء هي تعبير عن المساواة فيما بينهم وتضمن مصالحهم.

تهدف الشبكات إلى القيام بتنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسات العامة ككل أو في ميادين محددة كالتأثير مثلاً في بعض القوانين، فضلاً عن تنمية قدرات أعضائها وتمكينهم من خلال رفع درجات الوعي لديهم في مجالات معينة.

وقد نشأت مؤخراً شبكات عديدة في البلدان العربية:

* الشبكات ذات الأهداف الشاملة

- كشبكة المنظمات الأهلية العربية التي تضم أكثر من 500 منظمة وشبكة من كل البلدان العربية. تعمل الشبكة في مجال تدريب الكوادر العاملة في المنظمات العربية وتسعى إلى تأمين الموارد وتبادل المعلومات. تصدر الشبكة نشرة شبه دورية خاصة بالعمل الأهل العربي.
- وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وهي شبكة تضم في عضويتها 35 شبكة وطنية ومنظمة غير حكومية في 12 دولة عربية، وتعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والبيئة والمرأة وحقوق الإنسان. وقد حددت الشبكة آليات عملها في متابعة ورصد سياسات التنمية المستدامة واتفاقيات التجارة والقضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. كما حددت أهدافها في بناء قدرات المنظمات الأهلية العربية وتمكينها وتنظيم حملات الضغط والتأثير على المستويين الوطني والإقليمي.

* الشبكات القطاعية

- كشبكة عايشة وهي شبكة عربية للجمعيات النسائية تعمل في سبع دول عربية.
- والشبكة العربية للبيئة والتنمية وهي شبكة تهتم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة.

- وهناك العديد من الشبكات التي تعنى بشؤون الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق الاشخاص المعوقين ... الخ.

* الشبكات الوطنية (القطرية)

- كالفضاء الجمعي في المغرب، وهي تضم 54 جمعية مغربية.
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وهي تضم أكثر من 90 منظمة أهلية ولها فروع في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي القدس.
- تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، وهو يضم 14 جمعية أهلية لبنانية.
- ملتقى الهيئات الإنسانية في لبنان، وهو يضم 12 جمعية أهلية.

* الشبكات القطرية والقطاعية في آن ك:

- هيئة تنسيق الجمعيات اليمينية العاملة من أجل حقوق الطفل.
- تجمع الهيئات من أجل حقوق الطفل في لبنان.
- شبكة المنظمات النسائية في لبنان.

* والشبكات المحلية وتعمل وفق رسالة شمولية

- تجمع الهيئات الأهلية في صيدا.
- هيئة تنسيق الجمعيات في طرابلس.

4- المنتدى

هو فسحة تتلاقى فيها مختلف الأطراف من خلفيات فكرية وأشكال تنظيمية مختلفة وانتماءات قطاعية متنوعة. وتشكل عملياً هذه الفسحة مكاناً حقيقياً للتبادل وللتقارب باتجاه التوصل الى اهداف عامة بعيدة ومتوسطة المدى.

نشأت فكرة المنتديات في صيغتها الراهية مع إطلاق اول منتدى عالمي وهو ما عرف لاحقاً بالمنتدى الاقتصادي العالمي الذي جرت العاجة على تنظيمه سنوياً، منذ العام 1973، في منتجع دافوس السويسري بمبادرة من جورج شواب وهو أحد كبار الممولين في العالم. وتلقت في هذا المنتدى الشركات العملاقة مع صناع القرار الإقتصادي والمالي في العالم بمشاركة المؤسسات المالية والتجارية الدولية "لإدارة الاقتصاد العالمي" ولتحديد الأولويات الاقتصادية واقتراح القوانين وإقرار الآليات التي تساهم في زيادة الأرباح وتسهيل التبادل التجاري الحر.

قامت بعد ذلك منظمات الأمم المتحدة بتنظيم منتديات للمجتمعات المدنية بموازاة مؤتمرات القمم التي نظمتها. وقد يكون اول هذه المنتديات قد نُظّم حول الندوة العالمية للمرأة في نيروبي في العام 1975 والذي جاء على هامش الجمعية العامة الخاصة. ونظم بعد ذلك المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية، وبتشجيع من الأمم المتحدة، في كل من الريو دي جنيرو في العام 1992 بموازاة قمة الارض وفي فيينا عام 1992 بموازاة القمة

العالمية حول حقوق الإنسان، وفي مصر في العام 1994 في موازاة القمة العالمية للسكان والتنمية وفي كوبنهاغن في العام 1995 بموازاة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وتالت بعدها المنتديات للمجتمعات المدنية بموازاة اجتماعات القمم في استنبول حول المؤئل وقمة تمويل التنمية (مونري 2002) وقمة التنمية المستدامة (جوهنسبرغ 2002).

بعذ ذلك قام الإتحاد الأوروبي بدعم وتنظيم المنتدى المدني الأوروبي المتوسطي على هامش القمة الوزارية الأولى لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انعقدت في برشلونة أواخر عام 1995. ومن ثم انعقد المنتدى المدني الأوروبي المتوسطي في مالطا في العام 1997 وفي شتوتغرت في العام 1999 وفي مارسيليا في العام 2001 وفي فالنسيا في العام 2002 وفي نابولي في العام 2003.

كما نظم في مطلع القرن الحادي والعشرين المنتدى الاجتماعي العالمي الذي انعقد لثلاث سنوات متتالية في مدينة بورتو اليجري في البرازيل ابتداءً من العام 2001 والذي نُظم في العام 2004 في مدينة مومباي الهندية في دورته الرابعة. ويعتبر المنتدى الاجتماعي العالمي موازياً تشارك فيه منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من كل أرجاء العالم للرد على المنتدى الاقتصادي العالمي وتفاقم ظاهرة الفقر في العالم وتحميش الآليات الدولية لمنظمات الأمم المتحدة. هذا ووصل عدد المشاركين في المنتدى الاجتماعي العالمي في العام 2003 الى أكثر من مائة وعشرين ألف شخص اجتمعوا من كل انحاء العالم تحت شعار واحد: "ثمة عالم آخر ممكن".

5- المنبر

هناك شكل آخر من الأطر التنسيقية التي اخذت بالانتشار مؤخراً، وخاصة في البلدان الأوروبية، وهي المنابر التي تضم معظم المنظمات الأهلية على المستوى الوطني. ويمكن اعتبار المنبر صيغة تنظيمية شديدة المرونة. فمنبر المنظمات غير الحكومية في كل بلد أوروبي هو بمثابة فرع لمظلة أوروبية للمنظمات غير الحكومية تأسست مؤخراً لتنظيم العلاقة بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

كما تقوم المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية في البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، بتأسيس المنبر الأوروبي المتوسط والذي ستكون له فروع قطرية في كل البلدان المعنية بمشروع الشراكة.

ومن الاهداف الاساسية للمنبر الأوروبي المتوسطي:

- رصد مسار المفاوضات والتوقيع على اتفاقيات الشراكة، الثنائية والمتعددة الأطراف، والتأكد من حسن سيرها بشكل عادل والالتزام بتنفيذها من قبل كل الأطراف المعنية.
 - ويهدف المنبر كذلك الى توعية وتمكين المجتمعات المدنية في البلدان المعنية بمشروع الشراكة حول المشروع نفسه.
 - ويهدف أخيراً الى تنظيم المنتدى المدني الذي ينعقد بموازاة الاجتماعات الوزارية الأوروبية المتوسطة. ويساعد المجتمعات المدنية في التعبير عن رأيها ومواقفها من القضايا الملحة في اطار مشروع الشراكة.
- وقد انعقد في لبنان مؤخراً اجتماع تشاوري لمنظمات المجتمع المدني بهدف تأسيس المنبر الأوروبي المتوسطي ضم ممثلين عن جمعيات أهلية. انتهى الاجتماع الى إقرار ورقة تتضمن رؤية ومبادئ وأهداف وآليات عمل، وسميت لجنة للمتابعة تشكلت من أربع شبكات وطنية وخمس جمعيات لمتابعة المشاورات في هذا الموضوع. ولإعداد أوراق عمل قطاعية حول مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية عُرضت في المنتدى المدني في نابولي اواخر العام 2003.

6- اللقاء

يتشكل اللقاء من أطر ومجموعات من المنظمات غير الحكومية والجمعيات والاتحادات كصيغة مرحلية تتوخى تحقيق اهداف آنية ومحددة. لا يجتمع اعضاء اللقاء على رؤية ومهمة موحدتين بالضرورة، إلا ان ما يجمعهم هو المصلحة المشتركة في تحقيق هدف محدد واحد او اكثر. وبالتالي يتوافقون على استراتيجية وآليات عمل لتحقيقه. قد تطول فترة قيام اللقاء او تقصر، بحسب القدرة على تحقيق الاهداف المشتركة التي قام من اجلها. ويمكن إدراج الأمثلة التالية حول "اللقاء" والتي أخذت من تجربة المجتمع المدني اللبناني في العقد الأخير:

- اللقاء الوطني من اجل الانتخابات البلدية وكان شعاره: بلدي بلدي بلديتي: تألف اللقاء من مئات الجمعيات والمنظمات والاتحادات والشبكات والشخصيات اللبنانية. كما استهدف هذا اللقاء اجراء انتخابات بلدية واختيارية في لبنان بعد ان تعذر ذلك لمدة 35 عاماً. وقد أدت الحملة الوطنية التي قام بها الى اقرار قانون انتخابي للبلديات والمختارين. وبالتالي جرت هذه الانتخابات وفق القانون. انتهت مهمة اللقاء مع الانتهاء من الانتخابات.
- اللقاء الوطني من أجل قانون مدني اختياري: وهو لقاء يضم جمعيات أهلية واتحادات عمالية ونسائية وشبابية وشخصيات مستقلة، ويهدف الى إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية في لبنان. ما زال هذا اللقاء قائماً ما لم تتحقق اهدافه المحددة بإقرار القانون.

التشبيك الأفقي بين منظمات المجتمع المدني

عن أهمية التشبيك

يرتدي التشبيك أهمية بالغة، خاصة بعد أن تمّ الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني كشريك حيوي في عملية التنمية. ففي حين كانت الجمعيات الأهلية، ومنذ عقود قليلة مضت تعتمد على العمل الخيري والرعاي وتقدم الخدمات، أصبحت قضايا التنمية تحتل حيزاً أساسياً في برامج ونشاطات منظمات المجتمع المدني، مما يضع أمامها مسؤوليات مضاعفة تملّي عليها تحسين ادائها وتطوير المفاهيم والمبادئ العامة والأهداف وآليات العمل من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات وفي جو من الديمقراطية والتعاون والشفافية واحترام الرأي الآخر.

ويساهم التشبيك كذلك في بلورة "رؤية" يلتقي الأعضاء لتحقيقها، كما يؤدي الى بلورة "رسالة"، وهي بمثابة الأهداف بعيدة المدى التي يصبون الى تحقيقها من خلال تعاونهم وعملهم المشترك، ويحدد أخيراً المنضوون في إطار الشبكات "الأهداف" المحددة التي يتوخون تحقيقها في مهل زمنية محددة، يتضمن التشبيك اعتماد آليات وأطر فاعلة للتنسيق، تتوخى الإضاءة على القواسم المشتركة بين المنظمات الأعضاء وعلاقاتها بمرجعياتها، بالإضافة الى تطوير رؤية تنموية شاملة وتقوية الوسائل التحليلية لدى المنظمات غير الحكومية باتجاه تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأطراف الشريكة في التنمية.

ويتحقق هذا الاثر الإيجابي من خلال تحديث طرق وادوات تبادل المعلومات والخبرات، ومن خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية التي تنظمها الشبكة في إطار هيكليتها، وكذلك من خلال دعم وتطوير الأطر التنسيقية الأخرى التي يمكن ان تنشأ بين المنظمات غير الحكومية.

فوائد التشبيك بين منظمات المجتمع المدني

يُعتبر التشبيك بين منظمات المجتمع المدني وسيلة لتقوية استقلاليتها وأجنداتها وقدراتها وصوتها وأثرها ومجمل دورها في المجتمع. إنه طريق نحو تقوية الشراكات مع القطاعات الأخرى؛ ونحو شراكة مبنية على الاحترام، والعلاقات المتبادلة المتوازنة، واستقلالية الأطراف المنخرطة فيها.

- ويساعد التشبيك بين منظمات المجتمع المدني على تبادل المعلومات وإرساء أسس الفهم المشترك للمقاربات التنموية، ويمكن المجموعات المتعاونة من بلورة رؤاها المشتركة، ويحد من الإزدواجية ويساهم في استخدام الموارد البشرية (والمادية) على نحو كفوء.

- والتشبيك يساعد أيضاً على تجاوز العمل في تنفيذ المشروعات وتوفير الخدمات الى الإضطلاع بدور المدافعة والنصرة والضغط، والمشاركة في صنع السياسات.
- هو وسيلة لبناء القدرات والتشارك في المهارات ويساهم كذلك في تعزيز الأداء الديمقراطي ويفعل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني. وهكذا، فهو سبيل نحو تحقيق دور أقوى وأشد تماسكاً وانسجاماً لمنظمات المجتمع المدني، ذلك أن التنافس والتنافر في ما بينها سيتراجع لمصلحة التكامل والتعاون.
- يساعد التشبيك في تسهيل أعباء التعامل مع إجراءات التمويل وجعل الموارد متاحة ومستدامة لصغريات المنظمات غير الحكومية. كما يمكن لمرونة الشبكات ان تساعد على الحد من النفقات المصروفة على التدابير الإدارية والبنوية. وان تجعل المال أكثر توفراً للمشروعات والأنشطة، وأن تؤدي الى إدارة افضل للموارد.
- الشبكات الناجحة تمكن منظمات المجتمع المدني من إسماع صوتها في المنتديات الإقليمية والدولية، حيث تُصاغ السياسات التنموية العالمية. كما يمكنه ان تُنشئ بدائل عملية وفعالة تدافع عنها على مستوى صنع السياسة نظراً الى كونها ستحصل على دعم كافة المنظمات الشريكة.
- مع تزايد الاهتمام بالمتابعة الإقليمية والدولية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن العولمة وسياسات تحرير التجارة وفتح الاسواق، تحتل مسألة المشاركة في المحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية اهتماماً بالغاً. فيأتي التشبيك والتنسيق ليفعلها ويعطي المنظمات الأهلية المنضوية في الشبكات القدرة على المبادرة والمبادرة والإبداع. ولا تسعى المنظمات الأهلية الى الذوبان من خلال الانضمام الى شبكات محلية، إقليمية او دولية بل الى التفاعل وتبادل الخبرات والمعلومات وتطوير الرؤية والاهداف والمفاهيم والحد من التنافس.

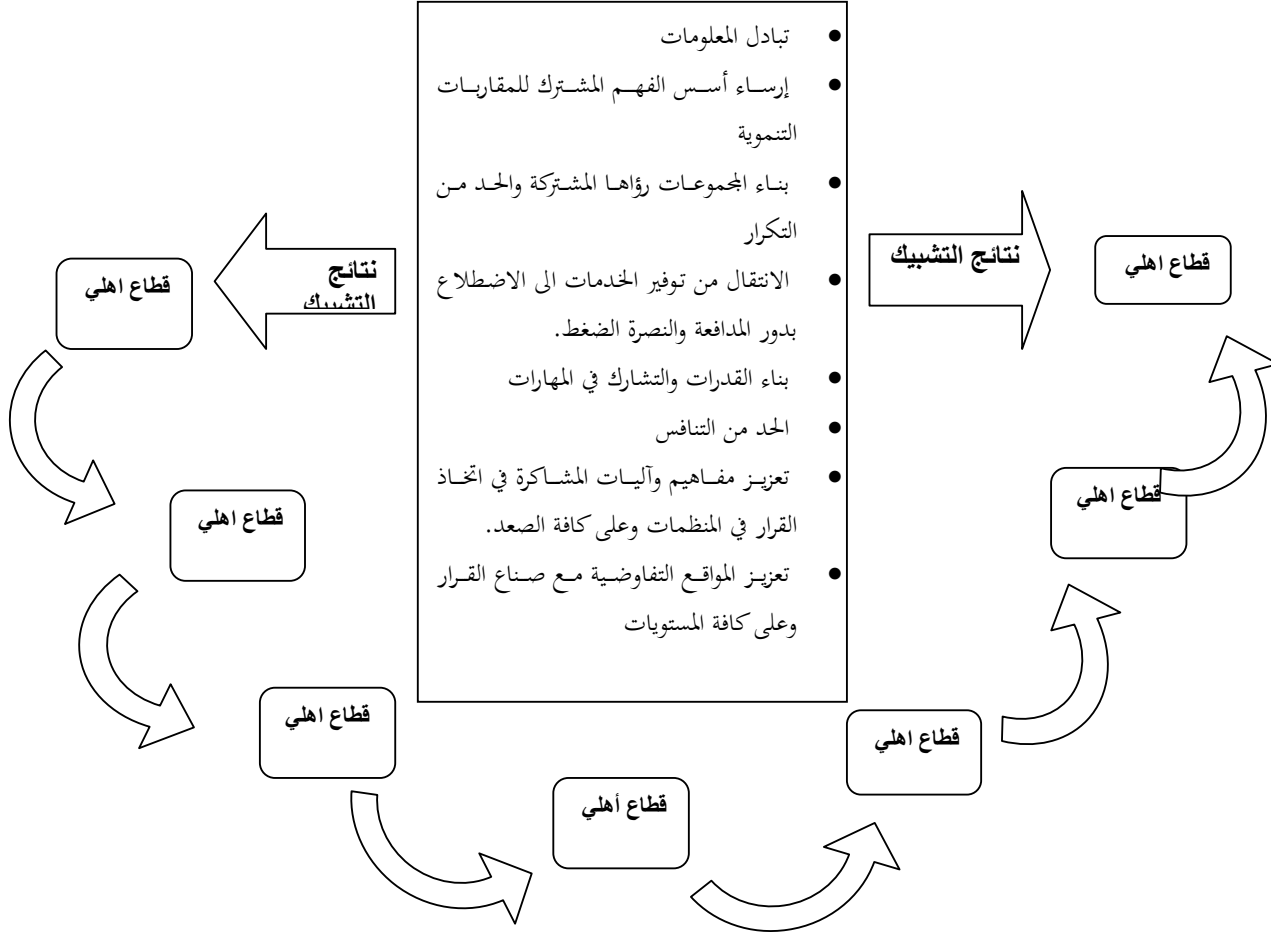
أهداف التشبيك السعي الى:

- * بلورة مفهوم مشترك وواضح للتنمية
- * بلورة رؤية مشتركة وجديدة لدور القطاع الاهلي.
- * الانتقال من الدور الرعائي والخدماتي الى دور فاعل في التنمية وفي التغيير الاجتماعي.
- * ايجاد البيئة القانونية الملائمة لعملها.
- * التكامل والمشاركة مع الدولة وأجهزتها وفق آليات عصرية
- * التنسيق والحد من ازدواجية الخدمات.
- * بناء مجتمع مدني فعال، وإيجاد فضاءات تقوم على اساس تحالف واع وأهداف واضحة ودور محور للمنظمات الأهلية
- * زيادة فعالية المشاركة في وضع السياسات.
- * زيادة القدرة على المشاركة في الأنشطة والشبكات الإقليمية والدولية.

النتائج المتوقعة من التشبيك:

- * الحد من التنافس بين منظمات المجتمع المدني وتطوير التعاون والعمل الجماعي.
- * تعزيز مفاهيم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار في المنظمات على كافة الصعد.
- * تحسين القدرة على مواجهة المخاطر والتحديات والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- * تحسين القدرة على رصد وتقييم الأداء التنموي الذاتي وللشركاء.
- * زيادة القدرات وارتقاء مستوى الوعي.
- * تفعيل مشاركة المجتمع المدني في الحوار الوطني على كافة المستويات.
- * تعزيز المواقع التفاوضية مع صناع القرار وعلى كافة المستويات.
- * زيادة القدرة على تنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية.
- * تفعيل المشاركة في المنتديات والحملات العالمية.

نتائج التشبيك بين منظمات المجتمع المدني



التشبيك بين منظمات المجتمع المدني

أشكال التشبيك بين منظمات المجتمع المدني

هناك عدة أشكال من التشبيك بين منظمات المجتمع المدني، منها ما هو جغرافي ومنه ما هو نوعي. كما يمكن أن يكون موضوع التشبيك شاملاً (التنمية/ التنمية المستدامة)... أو قطاعياً/متخصصاً (مراقبة الانتخابات. الحق في السكن/ حقوق المرأة، حل النزاعات). كما يمكن أن يكون تشبيكاً آنياً (مرحلياً أو مؤقتاً) أو طويل الأمد (دائماً). ويمكن ان يأخذ التشبيك اشكالاً مختلفة مثل: الاتحاد، المظلة، الشبكة، المنتدى، المنبر، اللقاء، التجمع، الحملة... الخ.

1- لجهة الأمد الزمني، قد يكون التشبيك:

* **آنياً:** لتحقيق أهداف معينة ثم يتفكك بعد تحقيق الأهداف المرسومة أو ينتقل الى تحقيق أهداف أخرى في مرحلة متقدمة. ويحصل هذا في المدافعة في مجال حقوق الإنسان في موضوع محدد، أو الضغط على مصدر القرار لاستصدار بعض التشريعات أو المطالبة بإلغاء بعضها. والحمالات هي من الأشكال الأكثر شيوعاً لهذا النوع من التشبيك (اللقاء الوطني من أجل الانتخابات البلدية: بلدي بلدي بلديتي- لبنان: الحملة ضد قانون الجمعيات- مصر... الخ).. ومن الممكن ان يتحول التشبيك الآني الى تشبيك استراتيجي متوسط الأمد أو تشبيك دائم إذا توصلت المنظمات المتشابكة الى قناة بجدوى الاستمرار بسبب تحقيق منفعة أو اثر ايجابي معنوي أو مادي.

* **دائماً:** ينشأ لتحقيق أهداف طويلة الأمد تستلزم العمل لفترات زمنية طويلة. وفي هذه الحالة، قد يتطور التنسيق مع تراكم التجارب والخبرات ونمو الوعي المشترك فيتحوّل من مجرد إطار للتنسيق وتبادل الخبرات الى تحالف دائم ذو مصالح مشتركة واسعة (تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، شبكة المؤسسات الأهلية الفلسطينية، الفضاء الجمعوي في المملكة المغربية).

2- لجهة الجغرافيا ، قد يكون التشبيك:

* **محلياً:** ويمكن أن ينشأ بين مجموعة من منظمات المجتمع المدني ضمن نطاق جغرافي محدد في البلد الواحد (محافظة، أو قضاء، منطقة إدارية، أو مدنية، أو مجموعة قرى). وقد يتبع تقسيماً إدارياً محدداً، أو قد ينشأ حول قضية محددة لها بعد جغرافي محلي (مناطق زراعية متضررة من كارثة طبيعية، مناطق مجاورة لمشروع طريق أو مشروع إنشائي معين، مكب نفايات، أو إنشاء منطقة صناعية.. الخ).

* **وطنيّاً:** وغالباً ما يأتي استجابة لتحديات ضاغطة تسعى عبره المنظمات المنضوية الى تنظيم نفسها وتحديد موقفا من منظمات المجتمع المدني الاخرى، وتجاه الدولة وسياساتها العامة والاجتماعية.

* **اقليمياً:** ويتشكل بطريقة ارادية وانتقائية ليعبر عن رؤية مشتركة ومهمة واضحة ومصالح واهداف اقليمية مشتركة. وقد يشمل كامل البلدان التي يتشكل منها الإقليم (على امتداد البلدان العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية)، او قسماً منها (بلدان مجلس التعاون الخليجي، المغرب او المشرق، بلدان القرن الإفريقي... الخ)

3- لجهة الموضوع، قد يكون التشبيك:

* **شاملاً:** حيث تنضوي فيه مؤسسات ذات خبرات متعددة الاختصاصات ومتنوعة ميادين العمل (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الخ).

* **قطاعياً:** يختص بمنظمات عاملة في ميدان او قطاع واحد كالصحة او التربية والتعليم او الاقتصاد او حماية البيئة او قضايا المرأة او الشباب او في مجال الإعاقة او الدفاع عن حقوق الإنسان. وتنضوي في التنسيق او التشبيك القطاعي المؤسسات المتخصصة في مجال محدد او استجابة لتحديد في مجال معين (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، شبكة عايشة، الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية "انجد" .. الخ).

الركائز الأساسية في بناء شبكة

الركائز الأساسية لبناء الشبكات هي:

* **المبادئ والقيم:** وهي الأسس المرجعية التي تحدد طرق العمل والأولويات. وتعتبر من هذا القبيل، قيم الديمقراطية، والشراكة الكاملة، والتنوع، والاستقلالية، والشفافية، والالتزام بالمساواة بين الرجال والنساء... الخ. وهذه كلها قيم ومبادئ منسجمة مع مفهوم التنمية البشرية، ولكن هناك قيماً أخرى مختلفة من حيث الدوافع (عمل الخير والإحسان، التضامن على أساس الانتماء العائلي او الديني... الخ)، او من حيث أساليب العمل والمقاربات والمضامين.

* **الرؤية والرسالة:** الرؤية هي الأهداف النهائية التي تسعى اليها الشبكة، والرسالة هي التعبير المكثف الذي يعكس هذه الرؤية والاهداف، والتي تحدد اسباب قيام الشبكة وموقفها تجاه المجتمع والفئات التي تخاطبها.

* **الغايات والأهداف:** وهي تتعلق بطبيعة الشبكة وبرامجها وبرامج عمل اعضائها. وهي تتضمن مروحة واسعة من المسائل التي تترجم الرؤية والرسالة الى غايات وأهداف محددة، في حين أن صياغة الرؤية والرسالة تبقى صياغة عامة. ويمكن ان تتضمن اهداف الشبكة: تقوية وتمكين المنظمات، تعزيز التنسيق، تبادل المعلومات والخبرات، التضامن والتعاون، التعاون لتنفيذ مشروع او حملة مشتركة... الخ.

*** الاستراتيجية:** هي مجموعة الأدوات والوسائل وخطط العمل والمقاربات التي تعتمد عليها الشبكة من أجل تحقيق الرسالة والغايات والأهداف وترجمتها الى واقع مؤثر. وتنطلق الاستراتيجية من التعرف على الوضع في نقطة الإنطلاق، الى تحديد افضل الوسائل الطرق للوصول الى الوضعية المرغوبة في نقطة الوصول.

*** آليات العمل:** أيضاً تتوقف على طبيعة الشبكة وموضوعها واستراتيجيتها، وآليات العمل هي أحد مكونات الاستراتيجية. ويمكن لآلية عمل الشبكة ان تتخذ شكل تشبيك تنفيذي لتقديم الخدمات في مجال معين (شبكة المنظمات العاملة في مجال الخدمات الصحية والمستوصفات)، او تشبيك يقوم على التكامل الداخلي لتنمية الموارد البشرية والمادية، او تشبيك الكتروني لتبادل المعلومات والأبحاث، او تنسيق تحركات شعبية للضغط والتأثير في سبيل تغيير السياسات.

*** الهيكلية الإدارية والتنظيمية:** تتميز الشبكات بمرونتها التنظيمية المرتفعة. ومن حيث المبدأ، فإن الشبكات تحاول الابتعاد عن الهيكليات الهرمية المعقدة. والاقتراب قدر الإمكان من اشكال العمل الأفقية والمتكافئة، بأقل قدر ممكن من الأعباء الإدارية. وتشمل عناصر التنظيم الداخلي للشبكة تحديد مستوى المركزية والتشبيك الأفقي، العلاقة بين مختلف مكونات الشبكة (الأعضاء والجهات المستهدفة والإدارة)؛ آليات صنع القرار وآليات التنفيذ والتقييم: المساءلة والمحاسبة والمكاشفة... الخ. وتختلف هذه العناصر اختلافاً كبيراً حسب طبيعة الشبكة وموضوعها ونطاقها (عالمية، إقليمية، داخل البلد الواحد، قطاعية أو شاملة ... الخ).

التشبيك حول قضية محددة او في اطار

مشروع محدد

الخطوات او الأدوات المستخدمة

- 1- تحديد الأهداف الواضحة للمشروع
- 2- كتابة ورقة موقف Position Paper
- 3- ابحاث متخصصة حول الموضوع
- 4- ورش عمل وطنية وإقليمية
- 5- قائمة بالمنظمات المهمة
- 6- نشرات دورية
- 7- التعريف بالمشروع أمام المنظمات المعنية. مثل وكالات الأمم المتحدة
- 8- الموقع الالكتروني
- 9- اشراك متخصصين في نشاطات المشروع
- 10- المبادرة لفتح الحوار والتفاوض مع صناع القرار
- 11- التواصل مع الجهات الحكومية ودعوتها للمشاركة في النشاطات المقترحة
- 12- تنظيم لقاءات مباشرة مع المعنيين
- 13- نشر مقالات في الصحف
- 14- طرح المواضيع في برامج تلفزيونية

التشبيك في إطار مشروع محدد

- التشبيك حول هدف واضح ومحدد.
- رفع مستوى اهتمام المنظمات وعدد منظمات المجتمع المدني التي تتابع موضوع العمل،
- البحث عن نقاط ارتكاز وطنية.
- بناء العلاقات مع الحلفاء الاستراتيجيين على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.
- بناء علاقات قوية مع مختصين في مجال المشروع.
- التعرف وبناء الثقة مع الجهات المعنية بموضوع العمل.. صناع القرار والجهات المؤثرة في صناعة القرار.
- العمل مع الإعلام.

تحديات التشبيك

التشبيك هو إطار للدفاع عن المصالح المشتركة للأطراف المنضوية فيه ولمرجعياتها الجماهيرية. وفي هذا السياق، على الشبكات أن تراعي خصوصية كل عضو من الأعضاء. والمصلحة المشتركة هي أساسية لأنها تساهم في تمتين التآلفات كما أنها تساعد على تقوية المواقع التفاوضية وتحافظ على المستوى المطلوب من وحدة العمل. كما يساعد احترام المصلحة المشتركة على توزيع العمل بين المنظمات الأعضاء، مما يؤدي إلى تراكم الخبرات ويضمن الاستمرارية في العمل المشترك.

تواجه منظمات المجتمع المدني أنواعاً متعددة من التحديات تتراوح بين التحديات العامة والموضوعية ذات العلاقة بالمشكلات التي تواجه المجتمع ككل، من سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وبين التحديات الخاصة والذاتية والتي تتعلق بمدى قدرة هذه المنظمات على خلق فسحة من الاستقلالية تمكنها من التعبير الحقيقي والموضوعي عن طموحات المجتمع الذي تعمل فيه ومن أجله.

التحديات العامة

هي تلك التي تنجم عن تحديات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية. فالنظام العالمي الراهن، بقوانينه ومؤسساته وآليات عمله يضعف دور الحكومات الوطنية التي تقلصت قدراتها في مواجهة هذه التحديات، مما بات يتطلب مشاركة حقيقية لمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة. وفي السياق نفسه، لم تعد الحكومات قادرة على الإيفاء بواجباتها الكاملة في تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة للمجتمعات المحلية. كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب على الدور الاجتماعي للمنظمات الأهلية، تقوم به للتخفيف من وطأة الفقر والبطالة والعوز. أضف إلى ذلك أن نتائج المعاملة الرأهنة، لا تقتصر على توفير الخدمات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل تتجاوز ذلك إلى تحديات ذات صلة بابتداع نماذج جديدة للبناء الديمقراطي للمجتمعات الوطنية، كما على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، فإن التأثير الذي يتمتع به المجتمع المدني والأدوار المتعددة التي تؤديها المنظمات المنتمية إليه، تشكل أحد الركائز والتجديدات النظرية الأكثر أهمية في مفهوم الديمقراطية المعاصر والحكم الصالح.

التحديات الذاتية والخاصة

- تجد منظمات المجتمع المدني نفسها أمام جملة من التحديات الذاتية التي تتوزع على أكثر من مستوى:
- ضرورة بلورة نظرتها إلى التنمية وفلسفة عملها وعلاقتها بالشركاء التموينيين، وبالناس.
 - ضرورة صياغة استراتيجيات وخطط عمل وتنفيذ برامج تستجيب للاحتياجات الملحة للمجتمع. والتي تشكل أساساً لمرجعياتها الجماهيرية.
 - ضرورة الحفاظ على علاقات متوازنة مع الحكومة ومع الجهات المانحة، المحلية أو الأجنبية، وإن تحافظ على الاستقلالية وتعزز التعاون في آن.
 - ضرورة تطوير هيكلها التنظيمية وإدارتها واساليب عملها.

- ضرورة تطوير قدرات العاملين فيها والمتطوعين والاعضاء وتمكينهم بشكل مستمر.
- ضرورة عدم إغفال العمل التطوعي الذي هو اساس بناء وتشكل منظمات المجتمع المدني بحجة المهنية والاحتراف والفعالية.

إن الشراكة الحقيقية هي تلك التي تقوم على اساس رؤية واهداف شاملة وواضحة لكل طرف من الاطراف فيه له دوره وموقعه. كما ثمة مسؤوليات جديدة تفرضها الحاجة لانخراط منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات وباشكال متعددة تفرضها كذلك طبيعة الشراكة مع القطاع العام ومع الجهات المانحة. فيكون بذلك التشبيك حاجة للتخفيف من خطورة هذه التحديات.